

## ندوة «البناء» عن المجلسين وقانون الانتخاب

## التوازنات الطائفية تمنع أي إمكانية للتغيير

## لا فائدة من اللجوء إلى الشارع لأن لكل شارع ما يقابله

- منصور: اتفقا في الطائف على إعطاء مجلس الشيوخ صلاحيات حفظ الكيان والاستقلال وعدم الذوبان
- الخطيب: ندعو إلى النزول إلى الشارع وفرض «النسبية»
- حمية: «إسرائيل» ستسعى إلى تقويض أي محاولة لبنانية وحتى لو كانت ذاتية لإلغاء الطائفية
- شمس الدين: مجلس نواب وطني ومجلس طائفي يزيدان الهاجس المسيحي ولا يرضيانه

وهواجس طائفية لاسيما لدى المسيحيين (ولا سيما أن عددهم يتراجع بشكل كبير)، ليصل بعض المنتدين إلى الجزم بأن الطائفية السياسية لن تلغي لبقاء الهواجس المسيحية ولمصالح قوى سياسية استفادت من مغامرات الطائف كما هو مطبق حالياً، والقائم على المناصفة وبعد تعزيز مكانة رئاستي مجلس الوزراء ومجلس النواب، بعد نقل صلاحيات رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء، فيما أكد المنتدون ضرورة عدم الإستسلام لهذا الواقع والضغط بكل ما هو متاح ديمقراطياً للتغيير وفي الطليعة النزول إلى الشارع لفرضه ولا سيما إنشاء مجلس وطني لا طائفي ومجلس شيوخ الطوائف لتبديد هواجسها.

أما في حال عدم الاتفاق على قانون انتخاب جديد قائم على النسبية ويؤمن صحة التمثيل للجميع، بالتوازي مع الخشية من استخدام المعارضين للإصلاح وهم كثر أيضاً، شارعهم، فإن الاتجاه سيكون حتماً لإجراء الانتخابات النيابية وفق قانون الستين خشية الوقوع في فراغ جديد يضاف إلى الشغور الرئاسي وشبه الشلل الحكومي.

الإطار الميثاقي لهذه المرحلة.

شرح المتدخلون الأجواء السياسية والطائفية التي انعقدت فيها مؤتمرات الطائف الذي انعقدت في المملكة العربية السعودية عام 1990 وخرج باتفاق افترض أنه إصلاحي للنظام اللبناني، وأجمعوا على أن الأجواء الطائفية في تلك الفترة كانت أفضل بكثير مما يشهده لبنان حالياً، بالتوازي مع صعود الحركة العلمانية التي مثلتها القوى والأحزاب الوطنية آنذاك ودفع شديد وملج من الرئيس نبيه بري باتجاه إلغاء الطائفية السياسية أو على الأقل تحديد موعد لذلك.

وبالنتيجة تم الاتفاق على إنشاء مجلس طائفي يساعد على تبديد هواجس الطوائف الوجودية ولا سيما ذوبان لبنان في محيطه، مع مجلس نيابي خارج القيد الطائف الذي كانت تدفع باتجاهه وتلح عليه الأحزاب والقوى الوطنية الساعية إلى إصلاح عميق في بنية النظام السياسي.

ومع أن كان من المفترض انتخاب المجلس الوطني فور عودة النواب المشاركين في الطائف إلى لبنان، تأجل هذا الأمر لأسباب

طلعت هواجس الطوائف على مداخلات الجزء الثاني من ندوة «البناء» حول قانون الانتخابات وصيغة مجلسي النواب والشيوخ وشارك فيها الوزيران السابقان ألبير منصور وزاهر الخطيب ومدير الدائرة الإعلامية في الحزب السوري القومي الاجتماعي العميد معن حمية والباحث في شؤون الإحصاء في «الدولية للمعلومات» محمد شمس الدين.

وكانت الحلقة بعنوان: الإطار الميثاقي: خلفية طرح صيغة المجلسين وعلاقتها بعدي صحة التمثيل والإطار الإصلاحي من جهة لإمكانية تمثيلها العادل للأحزاب والبيوتات السياسية وحفظ التوازن بين الاختيار السياسي والشخصي والطائفي في المقابل، ومن جهة مقابلة ما تتيحه من تخط لتعقيدات قوانين الانتخاب، فتفتح باب اعتماد التمثيل النسبي خارج القيد الطائفي دون إثارة الهواجس من الغلبيات الطائفية، ومن جهة ثالثة علاقة صيغة المجلسين بالإطار الذي عقد في مناخه اتفاق الطائف والإجماع على ضرورة ترجمة المادة 95 التي تعتبر التوزيع الطائفي للمقاعد النيابية مؤقتاً ببرنامج زمنية وإجراءات مرحلية، والحفاظ على

وقدم رئيس تحرير صحيفة «البناء» ناصر قنديل الحلقة «لم نأت إلى هنا لنشتغل سياسة في المعنى اللبناني بل سنحاول تصليل مفاهيم وأفكار تحتوي قيمة مضافة للنقاش ومادة معرفية يتاح فيها لكل مشارك أن يقدم وجهة نظره وأن توسع في التداول والمناقشة».

أضاف: «في الحلقة السابقة كان معنا دولة النائب السابق لرئيس مجلس النواب الرئيس إيلى الفرزلي ورئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي الوزير السابق علي قانصوه والوزير السابق زياد بارود والدكتور وسيم منصورى وتداولنا فيها الإطار السياسي طرح فكرة المجلسين بمعنى كيف أن الفراغ الرئاسي أوصلنا إلى البحث في قانون الانتخاب وتداول المشاريع المقترحة سواء صيغة النظام الأخرى في قانون الستين أو وسواه ثم بالمختلط ووصلنا إلى استحالة القبول أو التوافق على بدء النقاش في النسبية على أساس لاطائفي بالمطلق من دون المرور بالمعبر الذي ورد في المادة 22 من الدستور الذي يربط ولادة المجلس النيابي بالاطائف مع مجلس شيوخ تتمثل فيه الطوائف ومن ثم مناقشة الصلاحيات. لم يمكن أن يتم ذلك وهل هذا مجرد ملء للوقت الصانع؟ وهل هو مجرد الهباء للناس بما يشتغلون به الآن وفي استعصاء واستحالة الوصول إلى هذا الأمر».

الخلاصة التي وصلنا إليها في الحلقة الماضية كانت الهام فيها نتيجة بعيدة عن هذه العناوين: تقول ما يلي: ما لم يتم الوصول خلال الثلاث أشهر المتبقية حتى تشرين الثاني المقبل، إلى قانون جديد للانتخابات بمعزل عن الفراغ الرئاسي عن عدمه، فإما نحن ذاهبون إلى انتخابات نيابية وفق قانون الستين في حزيران المقبل لأن هناك مسألة المهل والعطل. وإما إلى تمديد. ووفقاً لما تقوله القوى السياسية المعنية بالانتخابات والتمديد فإن قوى أساسية تقول إنها لن تشارك في انتخابات إذا تمت على أساس الستين وقوى أساسية هي ذاتها أو غيرها تقول إنها لن تقبل بالتمديد وإذا فرض سنستقبل وبالتالي ستخرج من الندوة النيابية وهذا يعني الوصول إلى الفراغ النيابي إذا صدقت الأقوال. مع الفراغ الرئاسي يعني البلد ذاهب إلى الإنهيار.

هذه هي خلاصة الحلقة الماضية. في هذه الحلقة سنناقش مع ضيوف أجراء وأسئلة كبار هم: الوزيران السابقان الدكتور البير منصور والإستاذ زاهر الخطيب علمان في اتفاق الطائف في المناقشات التي عبرت عن آراء القوى الوطنية والتطلع الإصلاحي والتوجه العلماني لذلك وجودكما معنا ليس في استرجاع الذاكرة لمناقشة الأفكار والخلفيات والتي من خلالها متابعات آليات التطبيق والنتائج التي ترتبت عليها والتوازنات السياسية التي تحكم اليوم معادلة الواقع السياسي. معنا أيضاً، الأستاذ محمد شمس الدين وهو باحث في الدولية للمعلومات ومن الذين يواكبون العملية الانتخابية بانتظام واستمرار ومتابعة الأرقام ومعاني توازناتها وانعكاساتها، وعميد الإذاعة والإعلام في الحزب السوري القومي الاجتماعي الأستاذ معن حمية والمنتخب اليوم ميرك عميد، من المجلس الأعلى في الحزب ويعبر أيضاً عن رؤية واحدة من القوى العلمانية الأساسية على الساحة اللبنانية التي تتوجه نحو المطالبة بقانون انتخابات يعتمد النسبية خارج القيد الطائفي.

كيف تقارب في هذه الحلقة الإطار الميثاقي كيف ولد في اتفاق الطائف والحديث عن صيغة المجلسين هل كانت محاولة لملائة طلع موجود في الشارع؟ الذين عاشوا مرحلة ما قبل الطائف يعرفون أموراً يمكن ألا تكون الناس في أجواءها، مثل الضغط لإلغاء الطائفية السياسية والمطالبة بآليات ومحدد لإلغاء الطائفية السياسية والقول للنواب الداهمين إلى مدينة الطائف: «لا تمودوا إلا وأنتم متفقون على إلغاء الطائفية». فهل كان الذهاب إلى صيغة المجلسين ومعها الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية، وهو تهرب من كأس مرّة جديدة، المادة 95 التي كانت في الدستور بشكلها السابق أن الطائفية مؤقتة وسحبت معنا خمسين سنة كي لا يتهيم «نواب الطائف» بأنهم يعيدون الكرة، فدعنا إلى صيغة أكثر بساطة وقولنا لكنها ليست واقعية.

سيطر في النقاش بين المشاركين حينها شعور جدي بالذهاب إلى صيغة إصلاحيّة وقناعة بأننا لا بد أن نقدم صيغة إصلاحيّة متقدمة وعلى هذا الأساس كانت في معبر إنتقالي من الصيغة الطائفية التي تم ترميمها أو إدخال كمية من التوازن إليها سواء بنقل صلاحيات رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء أو اعتماد المناصفة داخل المجلس النيابي ومجلس الوزراء ووظائف البنية الأولى على اعتبارها هذا مرحلة وأذكر أنا من الذين عاينوا تلك المرحلة أن المناخ الذي كان سائداً بعد الطائف أنه من 3 إلى 5 في عشر سنوات يعني دورتين نيابيتين ونذهب إلى مجلس نيابي لاطائفي ومجلس الشيوخ، هل هذا المولود الذي بين أيدينا يخص صيغة المجلسين واحد خارج القيد الطائفي وواحد على أساس تتمثل فيه الطوائف ينظر في القضايا المصرية هو تهريب أم هو رؤية حقيقية نحو الإصلاح، هذا محور أول، والمحور الثاني الذي سنناقش فيه هو هل أن النتائج التي ترتبت على تطبيق اتفاق الطائف بالشكل الذي طبق فيه بالتوازنات التي حكمتها بما فيها التوازن الطائفي الذي أقره وعمل به بشكل أخرج أو بشكل مستقيم لكن أدى إلى نتائج في المقاربة الجديدة للقوى التي كانت موجودة عشية الطائف والآن موجودة بصيغة أخرى الطوائف التي كانت، المسلمون مجمعون على أنهم لا يريدون طائفية. اليوم بعد أن ذاقوا طعم التوازن الطائفي ما يزالون كطوائف وليس قوى سياسية علمانية عابرة في قلب المسلمين وفي قلب المسيحيين نتحدث عن العنوان العام الطائفي في الطوائف الإسلامية، هل ما يزال هل مصلحة في أن يتحدث بإلغاء الطائفية كما كان يتحدث عشية الطائف؟ والطوائف المسيحية التي قبل إنها خافقة من الغاء الطائفية كي لا تقع في الطغيان والغلبة لحساب المسلمين اليست مسكونة بالخوف ذاته؟ إذن، من هي القوة الدافعة الآن التي ستأخذ البلد نحو الخروج من الطائفية من هذا المعبر.

المحور الثالث التي ينطلق من هذين المحورين. حتى ولو كان صحيحاً أن

ثلاثة مجالس نيابية لإلغاء الطائفية بصورة كاملة من المجلس النيابي وتخصر الشأن الطائفي بمجلس الشيوخ وتخرج بمجلس وطني شبه كامل ومن الطبيعي معها ولم يطرح حينها قانون الانتخاب إنما عندما تلغى الطائفية من المجلس النيابي لا يعود هناك مبرر لأي مركز طائفي في الدولة وهذا أمر طبيعي وبديهي و مسلم به. ولا مشكلة أن يكون رئيس المجلس من طائفة أو نائبه من طائفة أخرى أو رئيس الجمهورية، ولا مظهر أننا من طائفة حينها نوع من التمييز العنصري لا نستطيع أن أصل إلى رئيس حكومة أو رئيس جمهورية ولا حتى وزير سيادي.

قنديل: قبل الطائف هل كنت على تواصل قريب من العماد ميشال عون؟ منصور: عندما كنت رئيس لجنة الدفاع في المجلس النيابي وعون قائد جيش كانت هناك علاقة، وفي مرحلة من المراحل عندما حصل صراع بين الجيش اللبناني وميليشيات «القوات» حينها شعرنا بالخوف من هيمنة الأخيرة على المنطقة الشرقية وانحزنا للجيش حينها وحاولنا دعمه في وجه الميليشيات. قنديل: لكن لم تكن في الطائف تمثل الأحزاب الوطنية التي كنت عضواً في مجلسها السياسي في العام 1975 1976-؟

منصور: كنت أمثل وجهة نظرهم، وحينها كان النائب وليد جنبلاط خارج هذا الجو وبقي الحزب السوري القومي الاجتماعي والحزب الشيوعي.

## هيمنة معكوسة

قنديل: أستاذ زاهر الخطيب أنت ذهبت إلى الطائف، أنا على الأقل أستطيع أن أقول ما أعرفه وهو أنك كنت على صلة مباشرة بالوزيرين آنذاك نبيه بري وليد جنبلاط وعلى صلة يومية مع الرئيس بري بمتابعة مناقشات الطائف وزملاء آخرين، اليوم بقرآنك للنقاشات التي جرت هل تريد توضيح شيء وما هي الخلفية التي ولدت فيه صيغة المجلسين؟ لكن سؤالنا التالي وأنت واكبت مرحلة ما بعد الطائف، هل ترى أن موازين القوى التي نتجت مع تطبيق الطائف قد ولدت كابحاً حول دون مواصلة تطبيقه؟ صيغة المجلسين التي تبين أن قوة الدفع لها هي القوى الإسلامية التي تعتبر أن النظام الطائفي المسمى المارونية السياسية لا بد من أن ينتهي بإلغاء الطائفية ووصلت القادات المسيحية إلى حد المشاركة بمعادلة تعالوا نذهب إلى إلغاء الطائفية السياسية لكن طمأنونا بأن الأمور لن تذهب إلى طائفية أخرى. لكن الآن من يريد إلغاء الطائفية إذ المسلمون شاركوا بنوع الطائف بالطريقة التي طبق فيها بدليل الصراحة المسيحية في استيلاء مقاعدنا النيابية؟

منصور: ركبوها هيمنة معكوسة على الحكم فدعنا في مرحلة من المراحل إلى الترجع على المارونية السياسية. قنديل: والمسيحيون زادوا على ما كانت خشيتهم منه فكيف غنبا، ولأول مرة في لبنان تخرج معادلة أن القانون الآن ذكسي ضمنونه أن تنتخب الطوائف ممثلها طائفيًا وحتى بذروة تطبيق النظام الطائفي لم يطرح هذا المشروع في التداول.

منصور: هذا طرح عندما تأسست إسرائيل بعد الاحتلال اليهودي لفلسطين في العام 1948 وخرج كراد من هذا النوع ولم يعش.

قنديل: الآن مطرح وبقوة وتبنته أطراف أساسية على الساحة المسيحية، هل نحن أمام أن هذا الطرح الذي انتجتموه في الطائف صيغة المجلسين والذهاب للخروج من الطائفية بات يتما بلا أب وبالتالي يطرح اليوم من قبيل أخذ العلم أم نمة فرصة حقيقية لهذا المخرج وهذه النافذة الإصلاحيّة؟

## الخطيب: لا حل

## إلا بصيغة المجلسين

الخطيب: سأعود منهجياً لألية التي تقول أن الحلقة الثانية الإطار الميثاقي خلفية طرح صيغة المجلسين، في إطار ميثاقي وهناك خلفية بمعنى الأسباب الموجبة، التي كانت وراء طرح المجلسين، طرح المجلسين لم يكن جديداً، طرح العام 1927 وأعيد طرحه في العام 1947 ومن طرحه ليسوا مسلمين بل الفريد نقاش أهم ناشط لطرح فكرة المجلسين وغيره من المسيحيين.

قنديل: إنما ليس على صيغة مجلس طائفي ومجلس غير طائفي؟ إنما على الصيغة الفرنسية – الأمريكية، اليوم لسنا أمام صيغة مجلسين بتوازن الصلاحيات على أساس دستوري بل أمام صيغة مجلسين واحد لاطائفي وآخر تتمثل فيه الطوائف للمرة الأولى في تاريخ لبنان يطرح بهذا الشكل، سابقاً طرح كترف دستوري كما هو موجود في فرنسا وأميركا توزع صلاحيات التشريع بين المجلسين.

الخطيب: بالمعنى العلمي ثنائية المجلس ممكن أن تكون طائفية أو أن تكون طبقية كما في بريطانيا، بعد أن أصبح عدد البلدان التي تعتمد ثنائية المجلس 80 دولة من أصل 193 دولة حالياً يعني أننا لا نتحدث شيئاً جديداً، نحن أمام صيغة يمكن الواقع على الأرض يفرض أن نتبناها لنحل مشكلتنا في لبنان واقعياً، إذن عندما نتحدث عن مشروعية طرح المجلسين أهم شيء نجد صيغة لنتنتهي من أزمة متفاقمة من سنوات على الساحة اللبنانية، في لبنان نشكو من الطائفية كيف يمكن أن نحل المشكلة في لبنان، هناك تباينات كبيرة بين النواب وحتى في ما بين الجبهة التي كنا تمثلها حينها، نعم كنت مع الرئيس بري في ما يخص بالطائفية التي كانت هوسه وكان في كل اتصال يقول لي «يا زاهر إياكم أن تعودوا بلا إلغاء الطائفي». بدانا نضغط باتجاه إلغاء الطائفية السياسية



وبالتالي أن هناك شيئاً يجب أن يتحصّر كي تلغى الطائفية. في جو النقاش هذا بزر رأي بأنه يمكن إنشاء هيئة لإخاذاً التدابير لإلغاء الطائفية السياسية إن كان على صعيد الفرد وبرامج التعليم والإعلام والمؤسسات والتعليم الديني والوطني وحكي حينها عن إلغاء المذهبية في مرحلة أولى وشطب القيد الطائفي في مرحلة نهائية إنما الذي كان متوقفاً بفترة زمنية معقولة أن ثلاثة مجالس طائفية والمجلس الرابع على أساس لاطائفي أي 12 ستة للوصول إلى مرحلة إلغاء الطائفية بصورة كاملة وبالتالي حصر الهواجس التي كانت موجودة وخصوصاً عند الموارنة من ذوبان كيان لبنان بالمحيط العربي.

قنديل: لنفسر هذه النقطة للمشاهد والقارئ والمتابع، ربط بين صيغة لبنان التي فيها توازن بين المسيحيين والمسلمين والتي كان سابقاً بغلبة مسيحية؟ منصور: كانت بغلبة عديدة وتكرست بصلاحيات رئيس الجمهورية وبعدد في مجلس النواب الذي كان اقتراحاً من المفوض السامي الفرنسي سبيرز حينها الذي اقترح 5 نواب مسلمين مقابل ستة مسيحيين وحينها طلعت أكثرية مسيحية عديدة.

قنديل: بالنقاش وبخلفية وروحية الطائف هل كان هناك خوف من أنه إذا أصبح في لبنان أكثرية عديدة يذوب في محيطه العربي؟ بمعنى أن الطائفية تقدم نفسها حارساً للكيان؟ منصور: نعم، تقدم نفسها حارساً للكيان عدا عن موضوع هيمنة المارونية الخوف من أن ذوب الكيان اللبناني في المحيط العربي. صيغة الطائف التي ركبت كان القصد النهائي منها إلغاء الطائفية ومحاولة حصر الهواجس التي كان يُتدّرَج بها لإبقاء الطائفية، الوحدة وذوبان الكيان والهيمنة المعكوسة كلها تنحصر بمكان ما يؤمن الهواجس في مجلس الشيوخ ويعطي صلاحيات حفظ الكيان والاستقلال وعدم الذوبان. قنديل: هل دخلتم في نقاش في القضايا التي هي من صلاحيات مجلس الشيوخ؟

منصور: نعم هذه هي العناوين، ومن هنا أتت فكرة المجلسين وقيل إن هذا المجلس الذي يبني على أساس المناصفة وتدرجياً تلغى الطائفية منه وتخصر بمجلس الشيوخ وحصل نقاش في هذا الموضوع وعندما طرح مجلس الشيوخ هناك من طرح الإستمرار بمجلس نيابي طائفي وأتى الجواب ما الحاجة لمجلسين طائفيين إذا كنا سنحصر الطائفية بمجلس شيوخ؟ المجلس النيابي يجب أن يكون وطنياً خارج القيد الطائفي بصورة نهائية، وهكذا تم الاتفاق في النهاية.

قنديل: بصورة نهائية أو المناصفة بمرحلة أولى؟ منصور: لا المناصفة مرحلة مرتبطة بال 5-6 وليس بالتنظيم، المناصفة من 5-6 إلى المناصفة، ولم تنتقل من مجلس وطني إلى مجلس طائفي. قنديل: يعني لدينا مرحلتان الأولى فوراً بعد الطائف تطبق فيها المناصفة ثم نذهب إلى مجلس وطني خارج القيد الطائفي ومعهم مجلس للشيوخ تتمثل فيه الطوائف؟

منصور: نعم مجلس للشيوخ تتمثل فيه الطوائف بصلاحيات معينة. قنديل: هذا يعني أن المجلس النيابي الوطني لا يوجد مبرر لطرح حتى المناصفة فيه لأنه يسقط مبرر إيجاد مجلس شيوخ؟ منصور: صحيح، يسقط كل النظرية والحل كان أن نتجه نحو حل وطني أي مجلس نيابي خارج القيد الوطني بصورة مطلقة.

قنديل: بالمعنى الميثاقي دكتور البير إذا أردت أن تلخص وجهة نظرك في مقاربة مفهوم المجلسين في قلب الطائف، ما هي المعادلة التي تقدمها لنا؟ منصور: خرجنا من الاتفاق، البيض منّا على الأقل بامل بمرحلة لا تتجاوز

الطائف تهريبية لتفرض ولو كان صحيحاً أنه لا يملك الآن قوة دافعة هل يمكن للإسناد الذي نعيشه على المستوى الداخلي حتى لو حصلت التسويات الإقليمية وتوصلت إلى تفاهم على انتخاب رئيس، البست لدينا مشكلة حقيقية أسمها الآن إعادة تكوين مؤسسات السلطة وأولها مجلس النواب؟ وهل يمكن لإسناد الأقف أمام البدائل الأخرى، لأن طرف معها والطرف الآخر سيقاها حتى الموت، سيؤدي إلى تسوية الضرورة يكون هذا عنوانها ويكون هذا خير للبلد بأنه مدخل لعنوان إصلاحي؟ سنحاول مناقشة الثلاثة محاور هذه لتخرج بمقترحات وتوصيات.

الحلقة الأخيرة ستكون الأسبوع المقبل تحت عنوان الإطار الدستوري والقانوني يشارك فيها أساذة في القنون الدستوري لنتناول هذا الجانب ببعده الخاص وما هو توزع الصلاحيات بين المجلسين وكيف يمكن أن ندار العلاقة بينهما ومدى واقعية النظام البرلماني في تجانس مع هذه الصيغة وغيرها من الأسئلة.

## منصور: أجواء الطائف

## وعناوين مجلس الشيوخ

وتابع قنديل: سأبدأ مع الوزير البير منصور، هل كان اتفاق الطائف نتيجة هروب القوى السياسية آنذاك من ضغط الشارع بالمطالبة بوعد لإلغاء الطائفية، فوجد هذا المخرج أم أن المجتمعين في الطائف رغم مواقفهم المتباينة والمختلفة استطاعوا أن يتوصلوا إلى الإيمان واليقين بسقوط فكرة التوزيع

الطائفي للنظام والتطلع إلى صيغة تخرج منه وكان هذا هو المدخل؟ منصور: أولاً يهمني أن أذكر بتلك المرحلة. الصراع الذي وصلنا إليه حتى ذهبتنا إلى الطائف وصل إلى طريق مسدود بنسبة تشبه كثيراً الظرف الذي نحن فيه في انتخاب رئيس الجمهورية.

كنا وصلنا إلى مرحلة كلف رئيس الجمهورية آنذاك أمين الجميل بعد انتهاء ولايته قائد الجيش رئاسة الحكومة وإجراء انتخابات رئاسة جمهورية وتطورت الأمور إلى خلاف سياسي كبير وانشقاق في الحكم وصراع سياسي رافقتها حرب مسلحة، وبدل أن نذهب إلى انتخابات رئاسة جمهورية ذهبتنا إلى حل مجلس النواب، وبالتالي ذهبتنا إلى الطائف لإعادة النظرية بشكل شامل في كل الوضع القائم حينها وكيف نغير من هيمنة المارونية السياسية إلى نظام حكم وطني، وبفاهيمه البسيطة العبادية.

قنديل: نتحدث عن خلفيتك أنت؟ منصور: خلفيتي أنا وبتنتيجة الصراع الذي حدث. قنديل: إلى أي مدى كان جو المشاركين في الطائف وما هي المشتريات؟ منصور: كان هناك جو وصل إلى مرحلة مع من كانوا يتسكنون بالمارونية السياسية هو أن غالبية النواب المسيحيين متمسكون بإلغاء الطائفية، وكان خوف من أنه مع إلغاء الطائفية أن يصبح الترف الطائفي أكثر بروز هيمنة طائفية معكوسة. غالبية من كانوا موجودين في تلك المرحلة كانوا صادقين بأنه يجب أن تنتقل إلى نظام وطني وإلغاء الطائفية ولكنهم خائفون من أن تحصل تحت ستار إلغاء الطائفية، غلبة طائفية أخرى، فذهب التفكير إلى نحو آلية فعليه لأنه سادت مقولة حينها تقول بإلغاء الطائفية من النفوس قبل النصوص،

